الثورة
الاثنين 28 ذو القعدة 1433 هـ - 15 اكتوبر 2012م العدد (17498)

البطالة..لعنة تطارد شباب اليمن (1)

البطالة كابوس مزعج يهدد الشباب وقنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت أمام وجه الحكومة ومع ذلك لا يحرك السياسون والاحزاب والحكومة ساكنا لايجاد معالجات لهذه المعضلة أو على الأقل المحاولة في تخفيف وطأتها فحراجات العمل في العاصمة صنعاء ومحافظات الجمهورية ضاقت ذرعا بجلوس عشرات الآلاف من العمال يوميا لعل وعسى يظفرون بفرصة عمل مؤقتة لكن لا جدوى وفي الطرف الآخر يحاول بعض الشباب من الخريجين ممن رفضوا عمالة الرصيف الفوز بفرصة عمل حكومية أو لدى القطاع الخاص ولكن الكل يشكون من وطأة الأحداث التي شهدتها اليمن وفتكت بالجميع وهذه المقاربة المؤلمة تجعلنا نسأل إلى متى؟.

استطلاع/عبدالله الخولاني

خبراء اقتصاد يحذرون من الآثار السلبية للبطالة ،لما ينتج عنها من آثار اجتماعية خطيرة تخلق البيئات المناسبة للعنف وتسبب الانقسامات الاجتماعية كما تخلق التذمر والقلق الاجتماعي وتفقد الإنسان المواطنة الحقيقية.

ويرون أن البُعد الاجتماعي للبطالة يعتبر مؤشراً خطيراً في حياة المجتمع اليمني كونها تترك آثاراً سلبية على الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كون البطالة ظاهرة منتشرة بين مختلف الفئات الاجتماعية وينتج عنها فقدان أرباب الأسر مصادر دخلهم باعتبارهم يعولون ما بين خمسة وعشرة أشخاص كمتوسط عدد أفراد العائلة اليمنية، وبالتالي يضطر العاطلون عن العمل للبحث عن مصادر دخل ولو بطرق غير مشروعة من خلال الاستيلاء على أموال الآخرين سواء كان بواسطة السرقة أو ارتكاب جرائم قتل بهدف الحصول على أموال الغير بدون وجه حق كما أن هناك انعكاسات سلبية لظاهرة البطالة على المجتمع تتمثل في زيادة عدد الفقراء إلى نسبة عالية جداً وهذا بدوره يعيق مسار التنمية في بلادنا بصورة عامة.

تقرير اقتصادي يؤكد أن ظاهرة البطالة إحدى أهم التحديات التي تهدد اليمن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، زادت من حدتها الأحداث التي شهدتها اليمن خلال العام الماضي لتتجاوز ٥٠٪، وتتزايد هذه النسبة بين الشباب لتصل الى ٦٠٪ حسب البنك الدولي .وأوضح التقرير الصادر عن مركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن معدل نمو البطالة السنوي يصل إلى ٤,١٪ وهي نسبة مرتفعة جداً على المستوى العالمي وهي تفوق معدل نمو عرض قوة العمل بـ ٣,١ مرات.

واشار التقرير الى بعض القضايا المتعلقة في خلق فرص عمل جديدة، وتطوير مهارات العاملين، وتنظيم سوق العمل، وهي قضايا لا تحتمل التأجيل من قبل الحكومة لكبح جماح البطالة المتزايدة والتي تعمق الفقر في المجتمع بشكل يثير قلق وتخوف المجتمع والمنظمات المحلية والدولية .كما اظهر التقرير ان هناك علاقة طردية متبادلة بين البطالة والفقر فارتفاع نسبة البطالة يعني اتساع دائرة الفقر وبالتالي انخفاض مستويات الدخول للافراد والأسر ومزيد من الحرمان والفاقة، ومن جهة أخرى فالفقر يؤدي الى انتشار البطالة من خلال حرمان افراد الأسر الفقيرة من التعليم والتأهيل واكتساب معارف ومهارات تمكنهم من دخول سوق العمل.

وأرجع التقرير البطالة في اليمن الى عدد من الاسباب اهمها: الانحسار المتواصل لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وتراجع دورها المحوري في التوظيف خصوصاً بين الشباب، والاختلال الواضح بين مخرجات التعليم وسوق العمل اليمني، والتدهور المستمر في المشروعات الاستثمارية الحكومية، وخصخصة بعضها وتسريح العاملين فيها، وانخفاض المخصصات الاستثمارية الحكومية، والنمو غير الطبيعي لبعض الاستثمارات، وتزايد معدل النمو السكاني وارتفاع نسبة الاطفال الذين يصبحون شباباً ويرغبون في الحصول على فرص عمل، واحتقار المهن والعمل اليدوي والحرفي في اوساط المجتمع، وإبقاء المتقاعدين في الوظائف الحكومية، ضعف معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية التي يعمل فيها عدد كبير من المواطنين كالقطاع الزراعي.

مشكلة النمو السكاني

ويرى الدكتور علي مثنى شاطر أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء أن اليمن تواجه كغيرها من البلدان النامية مشكلة النمو السكاني العالي والذي يبلغ ٣,٥٪ ويعتبر من اكبر معدلات النمو في العالم بالإضافة إلى اختلال التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان وارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر نتيجة تفاوت مستوى معيشة الفرد، وكل هذا أدى إلى زيادة كبيرة في قوة العمل وبالتالي اختلال التوازن في سوق العمل وتنامي مشكلة البطالة بكل أنواعها.. مشيراً إلى أن مشكلة نمو السكان السريع تؤدي إلى تفاقم مشاكل عديدة منها ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية وتزايد الضغط على عرض العمالة في سوق العمل مع اتساع قاعدة السكان في سن العمل بالإضافة إلى تزايد الطلب على الخدمات العامة والاحتياجات الأساسية وخاصة التعليم والغذاء والمسكن.

اختلالات

يعاني من اختلالات عدة منها نقص في المهن المتخصصة (الطبية، الفنية، المدرسين خاصة في التعليم العالي) بينما يوجد فائض في العمالة غير الماهرة نتيجة لانتشار الأمية في القوى العاملة وبالتالي يصعب تشغيلها في المشاريع التي تتطلب عمالة ماهرة وهذا يؤدي إلى الطلب على العمالة الأجنبية التي تلبي احتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة بالإضافة إلى التضخم الوظيفي في مختلف الأجهزة الحكومية والذي نتج عنه ظاهرة العمالة الفائضة.

وزارة الشؤون الاجتماعية أكدت أن تقديرات مسح الطلب على القوى العاملة توقعت دخول نحو ١٨٨ ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل في حين لم تزد الطاقة الاستيعابية السنوية للمنشآت الاقتصادية الخاصة والحكومية عن ٥٠ ألف شخص في العام

وأشارت الدراسة التي أعدها المدير الوطني لوحدة تحليل معلومات سوق العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور فضل علي مثنى وحصلت الثورة الاقتصادي على نسخة منها أن عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل قد بلغ نحو ٢٠٦ آلاف شخص في حين أن الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لم تزد عن ٥٥ ألف فرصة عمل فقط.

نفقات

لافتا إلى أن النمو في عدد المشتغلين يعود إلى عدة عوامل منها ترشيد النفقات غير الضرورية لصالح النفقات الاجتماعية والتنموية والتركيز على تنفيذ مشروعات شبكة الأمان الاجتماعي.) انخفاضاً طفيفاً في معدلات البطالة حيث انخفض المعدل من ١٦,٢٪ في العام ٢٠٠٤ م إلى ١٥,٤٪.

الدكتور عبد العزيز مهيوب الوحش شدد على ضرورة التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي التي طلبت عمالة يمنية للمشاركة في إعادة التأهيل التي تنوي الحكومة القيام بها ، بالإضافة إلى التنسيق مع البنك الدولي والاتحاد الأوربي ، وغيرها من الدول التي ساهمت في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتقني بهدف الحصول على المساعدات المالية والفنية التخصصية المؤدية إلى انجاز مهمة إعادة التأهيل.

مؤكداً على أهمية إجراء مراجعة وتقييم شامل لكافة السياسات والخطط والأهداف والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالنظام التربوي التعليمي بهدف الاستفادة من الأخطاء السابقة ، وإحداث تغيير جذري شامل في كل ما يتعلق بهذا النظام بدءاً بإعادة النظر في مراحله ، ونوعيته ، وبنيته ، وأهدافه ، وفلسفته ، وتنظيماته ، وتجهيزاته ، ومحتويات مناهجه ، والعاملين فيه ، وأساليب وطرق تقييمه وتقويمه ، وعلاقاته بحاجات المجتمع ، ومطالب التنمية ، وسوق العمل ، وغيرها .

ربط

ودعا إلى ربط التعليم بالتنمية وبحاجات المجتمع من العمالة الماهرة غير أن هذا يستوجب أولا من السياسة ، ورجال الفكر ، ورجال التربية، وكافة التنظيمات السياسية اليمنية ومؤسسات المجتمع المدني ، وكافة فئات المجتمع ومؤسساته تدارك الوضع للخروج من المأزق الذي يعانيه النظام التربوي التعليمي الحالي بمختلف مراحله وأنواعه ،

وأضافت في الوقت الذي نجد فيه سوق العمل بأمس الحاجة للعمالة الماهرة الفنية والتقنية ، نجد مؤسسات التعليم الحالية تضخ أعداداً هائلة من المتعلمين لا يحتاج إليهم سوق العمل وباتوا يشكلون بطالة إضافية إلى البطالة التي يعاني منها المجتمع

صعوبات

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أكدت أن سوق العمل في الوقت الراهن يشهد صعوبات وتحديات قائمة بين العرض والطلب بسبب عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات السوق ، واستمرار نمو مخرجات التعليم الجامعي الحكومي في تخصصات تفوق حاجة سوق العمل مع عدم توافق مؤهلات الخريجين العاملين مع متطلبات وظائفهم التي يمكنهم العمل بها ، وهذا يؤكد أن النظام التربوي – التعليمي الحالي لم يهتم بجودة العملية التعليمية ، ولم يهتم بإعداد العمالة الماهرة التي يستطيع النهوض بالتنمية بقدر ما تعد أفواج من الخريجين في تخصصات متكررة لا حاجة لها ..

بطالة الشباب

وتوضح منظمة العمل الدولية بصنعاء أن نسبة البطالة بين الشباب اليمني عالية ، من العاملين الداخلين إلى سوق العمل ، ولم يسبق لهم العمل من قبل ، وذلك بسبب ضعف كفاءة النظام التعليمي في إعدادهم ، وتأهيلهم لسوق العمل ، وغياب المهارات لديهم ، وهذا يعني أن الكثير من مخرجات التعليم الجامعي أسهمت في ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب ، مما يتطلب مراجعة شاملة إذا لم نقل تغيير جذري شامل لسياسات ونظم وأهداف وخطط الجامعات بحيث يأخذ هذا التغيير في الاعتبار متطلبات التنمية الشاملة ، واحتياجات سوق العمل ، وما يحدث من تغيرات علمية وتقنية متسارعة.

مناهج عقيمة

ويلفت الدكتور مهيوب إلى أن واقع التعليم الفني والتدريب المهني الذي كان يعول عليه في تصحيح الخلل القائم في هرم القوى العاملة وإيجاد نوع من التوازن بين مخرجاته ، ومخرجات التعليم الجامعي لم يعد قادرا بوضعه الحالي على تلبية الحاجات الأساسية من العمالة الماهرة والتقنية العالية التي تتطلبها التنمية وسوق العمل المحلية والخليجية ، فأصبح يمثل عبئا على كاهل المجتمع لأن الجدوى الاقتصادية المرجوة منه ضعيفة جدا إذا ما قورن بعدد المعاهد والمراكز التي تشرف عليها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني بقطاعاتها المختلفة .

اقتصاد السوق الاجتماعي

مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي والتأصيل الإسلامي لها

د. يحيى بن يحيى المتوكل
yyalmutawakel@yahoo.com

■،،قدمت في سلسلة ٤ مقالات خلال الشهر الفائت فلسفة ومنهج اقتصاد السوق الاجتماعي والذي يوازن بين حرية الاقتصاد الذي يشجع المنافسة ويحقق الكفاءة وبين العدالة الاجتماعية التي تضمن كرامة الإنسان والوئام الاجتماعي من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للجميع. وقد انطلق ذلك الفكر والمنهج الاقتصادي من ألمانيا وتحديداً بعد الحرب العالمية الثانية، واشتهر في الغرب من خلال تطبيق كل أو بعض سياساته وأدواته في اقتصاديات أوروبا الغربية وخاصة الدول الاسكندنافية. وخلال المناقشات العديدة لهذا الموضوع التي تبناها المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات تعرض للنقد من بعض الزملاء الأكاديميين باعتباره فكراً أجنبياً، في حين ينبغي أن نبحث عن مخارج ومعالجات لأوضاعنا الاقتصادية من تراثنا وخاصة الإسلامي. كما طلب مني زملاء آخرون مواصلة سلسلة المقالات واستعراض تجارب ناجحة تعزز من حجية هذا المنهج. فوجدت نفسي مندفعاً لتلبية ذلك الطلب وفي الوقت نفسه تناول الرأي الناقد والذي اتفق معه كلية حول ضرورة الاستزادة من شريعتنا الغراء ومن تراثنا الإسلامي وخاصة في العلوم الاجتماعية كالاقتصاد.

وأقول ابتداءً إن مبادئ منهج اقتصاد السوق الاجتماعي وأساسياته لا تقتصر على الفكر الغربي وإنما نجدها في ديننا الإسلامي والذي يمثل – دون تعصب – قمة العدالة الإنسانية. كما نجد تطبيقاته المختلفة منذ العصر الرسولي صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وكذلك في الخلافة الأولى، وبشكل خاص عندما توفرت الموارد للدولة إذ يروى أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبعد أن امتلأت خزائن بيت مال المسلمين وتم توفير احتياجاتهم في الأمصار الخاضعة للخلافة الإسلامية أرسل يبحث عن من يحتاج إلى الزواج ليزوجه من بيت المال، وهو ما يبين مسئولية الدولة وتكافل المجتمع من ناحية، ويبرز مبدأي الانفتاح والمرونة اللذين يميزان اقتصاد السوق الاجتماعي من ناحية أخرى. فقد اتجهت الدولة الإسلامية عندما تتوفر لها الموارد المالية إلى تغطية احتياجات قد لا تكون أساسية، والعكس إذا شحّت تلك الموارد فتقتصر على الضروريات القصوى.

لقد أوردت كتابات اقتصادية لمفكرين عرب ومسلمين ومنذ وقت مبكر لا يتجاوز القرن الهجري الثاني والثامن الميلادي العديد من تلك المبادئ والأفكار الاقتصادية في الإسلام وكذلك السياسات التي تبنتها الدول والولايات الإسلامية في وقت كانت أوروبا تغرق في ظلامها الفكري وحروبها الطاحنة. فهناك الفقيه القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري والمكنى بأبي يوسف (١١٣-١٨٤هـ) وهو قاضي قضاة بغداد في زمن الخليفة العباسي هارون الرشيد والذي عاش مرحلة شهدت أحداث كبيرة، وجاء كتابه "الخراج" لصياغة سياسة وأساس اقتصادي للدولة. وقد برزت إسهاماته الفكرية والتي لها علاقة باقتصاد السوق الاجتماعي في مسالة التوزيع حيث يؤثر نمط التوزيع تأثيراً كبيراً على النشاط الاقتصادي وفاعليته وعلى التبادل التجاري من خلال تخصيص الموارد وتوزيع وإعادة توزيع الدخل لتحقيق الإشباع للاحتياجات الإنسانية وتقليص الفوارق بين الدخول.

ويعتبر محمد بن الحسن الشيباني (١٣٢-١٨٩هـ) كذلك من أعلام الفكر الاقتصادي الإسلامي. ويمثل كتابه "الاكتساب في الرزق المستطاب" إضافة كبيرة وأصيلة في الفكر الاقتصادي الإسلامي لما احتواه من صياغات فكرية اقتصادية متقدمة وخاصة رؤيته في أن الكسب أي العمل أساس نظام العالم. وقد اعتبر الشيباني العمل فرضاً بالدليل النقلي والعقلي استناداً إلى مبدأ الاستخلاف وعمارة الأرض. وبالتالي يرى الاقتصاديون المعاصرون أن تأكيد الشيباني على فرضية العمل يدفع الاقتصاد للتشغيل عند مستوى إنتاجية عالية وبطالة منخفضة، مما يؤدي إلى تلبية الاحتياجات البشرية تلقائياً عند حد الكفاية. وفي حالات معينة، يمكن أن تظهر فجوة لإعادة توزيع الدخول فوق حد الكفاية من خلال آليات تلتزم الضوابط الشرعية لإطلاق موارد اقتصادية معطلة وإدخالها في النشاط الاقتصادي. وبالتالي يقرر الشيباني أن تحصيل الدخل عند حد الكفاية فرض عين، مع إمكانية زيادته عندما تحسن الظروف الاقتصادي والاجتماعية. وفي هذا يعتمد موضوع التوزيع عند الشيباني على البعد الاجتماعي ولم يقتصر على الجانب الاقتصادي البحت. وأكد الشيباني كذلك أن المسلم لا يذهب إلى بيت مال المسلمين حتى يستنفد كل فرص البحث عن عمل حتى لو كان العمل غير منتج صعباً كان أم بسيطاً، وليكون الفرد بذلك فاعلاً اقتصادياً ولا يبقى عالة على أحد. وفي مجال الاستهلاك، يرى أن المستهلك الفرد ليس حراً على إطلاقها في سعيه للوصول إلى أقصى منفعة كلية، إذ أن قيده في هذه الحالة يتجاوز قيد الدخل المعتاد إلى الضوابط الشرعية ومحدداتها في الاستهلاك.

أما الإمام المجدد أبو حامد الغزالي فقد دعى في القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي إلى إحياء التراث الإسلامي ومنه الاقتصادي واهتم بمناقشة المفاهيم والمتغيرات الاقتصادية ومنها مسالة الملكية ببعديها الفردي والجماعي لتتميز طروحاته عن الفكر الرأسمالي والاشتراكي. وقام بتحديد معناها والغاية من وجودها والذي لا ينفصل عن معنى المال والغاية منه. فالإنسان لا يعتبر المالك الحقيقي إذ المالك هو الله سبحانه وتعالى، وقصد المشرع في التملك هو توظيف طاقات الإنسان للاستفادة من خيرات الطبيعة والتعامل معها على أنها مسخرة له .وفي حين ضمن المشرع الملكية الخاصة وصانها من العبث والضياع والاعتداء، فإنه تناول أيضاً ضبط استعمال هذا الحق وتقييده وفقاً للقواعد الشرعية المعتبرة وكذلك نزعها لأحوال تقتضيها مصلحة الجماعة.

وتناول الإمام الغزالي أيضاً مسألة أجر العمل، وأشار إلى أن تحديده يعتمد معيار العمل وليس القيمة الاستبدالية للشيء المنتج، لأن الفرق بينهما يعكس توزيعاً غير عادل للعائد الإنتاجي، وأن الأجر العادل يتحدد بما يبذل العامل من جهد في إنتاج السلعة. ويُفسر الغزالي التوزيع غير العادل لعوائد الإنتاج وخاصة أجر العمل بسيطرة العادات والتقاليد الجائرة بحق الضعفاء، لذلك وقف أمام أي شكل من الاستغلال في علاقات العمل والتوزيع. وفي المقابل، أكد الغزالي على مباشرة الدولة الإسلامية مسئولياتها في الإشراف الكامل على بيت المال (وزارة المالية) وتقدير استخدام الإيرادات والعوامل المؤثرة فيها ومنها العامل السياسي وعلاقة السلطات ببيت المال واستحقاقه منها. ونظر الغزالي كذلك إلى قضية الفقر من خلال تقسيم شرائح المجتمع وتأثير العلاقة المتبادلة بين الإنسان وطلبه المتزايد على المال، بالإضافة إلى تقييمه لقيم الرضا والقناعة والزهد والصبر وغيرها.

وأخيراً، فإن عبدالرحمن ابن خلدون (١٣٣١-١٤٠٥م) والذي يعود إليه الفضل في إحداث نقلة معرفية ومنهجية في تناول الاقتصاد بشكل مستقل، فقد تطرق للنشاط الاقتصادي بشكل عام ولمسائل اقتصادية عديدة منها الملكية الخاصة والقيمة والأسعار وكذلك النقود ودورها. وأعطى ابن خلدون العمل الدور الفاعل في حياة الإنسان، كما نظر إلى العمل ليس كضرورة من أجل تلبية الاحتياجات فحسب وإنما أيضاً لإثبات الذات والوجود – وهو ما نؤمن به المدرسة الاشتراكية – وانتقد لذلك بشدة من يتواكل أو يعيش عالة على الآخرين. وقد جاء تقي الدين المقريزي (١٣٦٤-١٤٤٣م) متأثراً بابن خلدون بشكل كبير، بالإضافة إلى أنه عايش أزمات اقتصادية خانقة بسبب المجاعات المتقطعة والتي جعلته ينكب على تحليل الأزمة الاقتصادية ليستنتج أن القحط والمجاعات والنكبات الأخرى هي نتاج عوامل طبيعية واجتماعية واقتصادية وتدوم بديمومتها. ويقول المقريزي في تحليله للأزمة الاقتصادية: "...ومن تأمل هذا الغلاء من بدايته إلى نهايته وعزمه من أوله إلى غايته علم أن ما حل بالناس ليس سوى بيد الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر إلى مصالح البلاد...". وفي الأسباب الاجتماعية، أبرز فساد الإدارة وانتشار الفوضى التي تؤدي إلى الأزمات الاقتصادية (سبحان الله ما أشبه ذلك بواقعنا اليوم). واعتبر أن معالجة ذلك يكمن في القضاء على أسبابها وآثارها، وتحديداً من قبل الدولة سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

خلاصة القول، وبعد استعراض آراء بعض المفكرين العرب والمسلمين في قرون سابقة حول مبادئ وأصول فكرية مشتركة مع اقتصاد السوق الاجتماعي الحديث، فإنه لا ينبغي أن نظهر تحسساً أو تضايقاً من أفكار وتطبيقات دنيوية ناجحة لدى الغير، بل يُفترض منا الاستفادة منها والبحث عنها أو ما يقابلها في تراثنا الغني وتطوير كل ذلك بما يتناسب مع متطلبات الزمان والمكان في سبيل فائدة البشرية جمعاء. ويبقى مرشدنا في البحث أن "الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها".

المواصفات والمقاييس..تدشن حملتها التوعوية في المدارس

■،،كتب/عبدالله محمد

تدشن الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة اليوم الاثنين حملتها التوعوية للمدارس .

وأوضح/ وليد عبد الرحمن عثمان – مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة أن الحملة تهدف إلى بناء جيل قادر على استيعاب وتطبيق نشاطات التقييس وتعريف المستهدفين بدور الهيئة تجاه المجتمع ونشر الوعي بأنشطة التقييس وثقافة الجودة وأهميتها كما تهدف إلى بناء ثقافة مجتمعية داعمة لأنشطة التقييس تتماشا مع الممارسات الدولية ضمن مواصفة المسئولية المجتمعية ((ISO26000من اجل تعزيز ثقافة الجودة لدى طلاب المدارس كسلوك يومي و بناء جسور التعاون والتنسيق بين الهيئة والجهات المسئولة في مجال التربية والتعليم لنشر الوعي بالمواصفات وخدمة المجتمع.

مشيرا إلى أن الحملة ستنفذ عبر عدد من وسائل التوعية مثل البرشورات ولوحات البنر وجدول الحصص المدرسي والمساطر التي تحتوي على عبارات إرشادية تعرف الطلاب المستهدفين بحقوقهم وطرق شراء السلع والمنتجات وأهمية قراءة بطاقة بيان المنتجات الغذائية والاطلاع عليها قبل شراء أي منتج إضافة إلى كتيب توعوي إرشادي عن سلامة لعب الأطفال وكذلك إلقاء كلمة تعريفية توعوية مختصرة في طابور الصباح .

مؤكدا أن الحملة تستهدف طلاب وطالبات المرحلة الأساسية في المدارس الحكومية والخاصة وستغطي أربعاً وأربعين مدرسة موزعة مابين مدارس البنين والبنات والمختلطة في إطار مديرات أمانة العاصمة.

وشدد عثمان على أهمية التعاون والتكاتف من قبل الجميع بما يحقق النتائج المرجوة للحملة والمتمثلة في استيعاب المستهدفين لمضمون رسالتها والعمل على تطبيقها.